القوة المكانية لدولة قطر

أ .د . منذر عبد المجيد البدري

كلية الاداب – جامعة بغداد

الجذور التاريخية لدولة قطر :

اثبتت الحفريات التي جرت في قطر بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٤ على ان قطر كانت مأهولة بالسكان في فترة ما قبل التاريخ حيث وجدت آثار تعود الى العصر الحجري والعصر الحديدي ، كما ذكرت المراجع التاريخية والجغرافية القديمة بان قطر خضعت لسيطرة الملك سرجون الاكدي . وفي العصر الجاهلي كانت قطر من اسواق العرب، وقد سكنت بعض القبائل العربية منطقة اسياف البحرين، وهي قبائل طسم وجديس كما كانت قبائل بكر بن وائل وبنو عبد القيس وقضاعة من اهم القبائل العربية التي استطونت هذه المنطقة تحت حكم المناذرة اللخميين قبيل الاسلام(١) .

وفي العام السادس للهجرة دخل الاسلام الى قطر على يد الصحابي ابي العلاء بن الحضرمي (رض) فاصبحت قطر وما جاورها تابعة لدولة الرسول (ص) والخلفاء الراشدين (رض) وتوالى عليها حكام عرب متعددون. وفي العهد العثماني استطاعت جيوش سليمان القانوني دخول قطر سنة ١٥٥٥م فاصبحت قطر من توابع الدولة العثمانية(٢).

وفي ١٢ سبتمبر (ايلول) ١٨٩٨ وقعت معاهدة بين شيخ قطر محمد بن ثاني والكولونيل البريطاني بيللي ،وبموجبها اعتبرت قطر لاول مرة طرفاً قائماً بذاته في المهادنات البحرية ،وتنص المعاهدة على ان يقيم آل ثاني في سلام بالدوحة ، واحالة قضايا النزاع مع جيرانهم الى السلطات البريطانية ، وان يقيموا علاقات ودية مع جيرانهم بما فيهم شيخ البحرين الجديد ، فخرجت قطر ككيان سياسي مستقل لاول مرة في تاريخها الحديث(٣) .

ولكن شيوخ آل ثاني ظلوا يعترفون بالسيادة العثمانية على قطر حتى عام ١٩١٤ ، ويحتفظون بحماية عثمانية في مدينة الدوحة(٤) . وعندما خسر العثمانيون الحرب العالمية الاولى وقع الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني اتفاقية مع بريطانيا في ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٦ ،وقد تميزت هذه المعاهدة عن غيرها من المعاهدات التي عقدت مع امارات الخليج العربي الاخرى بـ(٥) :

١. انها اول معاهدة خليجية تتجاوز الخط التقليدي للمعاهدات المتهادنة فهي تنص على الالتزام بضمان سلامة قطر من التجاوز الخارجي .

٢. كسب شيخ قطر تضامن التجار وعلماء الدين بسبب نجاحه في عدم اقامة معتمدية بريطانية في بلاده وما يترتب على ذلك من عدم وجود الاجانب البريطانيين في المجتمع القطري .

وفي ٣ سبتمبر (ايلول) ١٩٧١ حصلت دولة قطر على استقلالها ،ثم انضمت الى مجلس التعاون لدول الخليج العربي عند قيامه سنة ١٩٨١ .

وقد تكون قطر كدولة ظاهرة حديثة في الجغرافية الدولية ،ولكنها في حكم الجغرافية السياسية وبمقاييسها هي ذات وجود قديم للغاية يرجع الى ما قبل ظهور الاسلام. وقد تكون قطر كوحدة سياسية صغيرة الحجم والثقل، وقد تختفي او تضم الى غيرها احياناً، ولكنها تعود الى الظهور وتفرض نفسها.

وعلى الرغم من امتدادها على خاصرة جزيرة العرب لكنها تمثل وحدة اقليمية منفصلة عنها ويمكن اعتبارها منطقة جغرافية قائمة بذاتها ،ثم هي في الوقت نفسه وان اشتركت معها في قطاع الصحراء، فانها تختلف عنها سواء في البنية او البيئة ، في الجوانب الطبيعية او البشرية ، ومن هذين العاملين الطبيعي والبشري استمدت قطر كياناً تلقائياً منفرداً ومستقلاً اكسبها شخصية متميزة سواء على المستوى الاقليمي كمنطقة جغرافية او على المستوى السياسي كوحدة سياسية وفق المنطق .

وترتيباً على نفس هذين العاملين فانهما ايضاً نقطتا القوة الحقيقية في وجود الكيان القطري، فهما اللذان ضمنا قيامه اولاً ثم بقاءه ثانياً عبر التاريخ مهما كانت الظروف والعقبات الاخرى التاريخية والجغرافية والديمغرافية ، فنحن في الواقع رغم كل شيء ازاء وحدة سياسية اصيلة ،دولة طبيعية لايمكن تشخيصها الا كوحدة سياسية مستقلة او بمعنى اخر وطن طبيعي لشعب تاريخي.

وعلى ذلك يمكن ان نخلص كيان قطر في انها (دولة طبيعية) اي (دولة جغرافية) لا (دولة سياسية) فقط اي من صنع الجغرافية لا من فرض السياسة . اما دور النفط في كيان قطرفانه ثروة طبيعية كبيرة وقوة ستراتيجية بالغة الاهمية والخطورة ،وقد منح لكيان قطر قوة مضافة ومضاعفة عمق ورسم اساسها المادي وجدد شبابها السياسي وعزز وجودها الذاتي .

شكل الدولة وحدودها :

ان ابرز ما يميز الشكل الجغرافي للدولة ،وفق منظور الجغرافية السياسية ، هو الانتظام والاندماج الشديد وذات رقعة سياسية مندمجة ملموسة الى اقصى حد ، تخلو تماماً من الزوائد والاطراف[٦] . ونظرة الى خريطة قطر تظهر لنا رقعة سياسية منتظمة للغاية ،فهي عبارة عن شكل بيضوي مع بعض الاستطالة .

اما حدود الدولة فلكون قطر شبه جزيرة فان غالبية حدودها ساحلية بحيث وصلت نسبة الحدود الساحلية لقطر الى مساحتها الكلية (١: ١٣.٥كم٢) بينما تبلغ النسبة في قارة اسيا

(١: ٧٨٤كم٢) ، وفي قارة اوربا (١: ٢٨٠كم٢)[٧] وهو امر يجعل مهمة الدفاع البحري عن دولة قطر صعبة، الامر الذي يستلزم عناية خاصة بالقوة البحرية للدولة .

اما مشكلة تعيين حدود المياه الاقليمية فقد تم حسمها وفق مبادئ اتفاقية جنيف ١٩٥٨ (الفقرة الاولى من المادة السادسة) وذلك بالاتفاق على الخط الوسط بين سواحل كل دولتين متقابلتين محسوبة على خط الاساس في الساحل وعلى ذلك حلت مشاكل قطر مع كل من البحرين والامارات العربية والمملكة العربية السعودية ،ولكن لم تحسم مشكلة ملكية بعض الجزر مثل جزيرة حوار ، التي لا تبعد سوى كليو متر واحد عن ساحل قطر والتي سلمتها بريطانيا الى البحرين رغم مطالبة قطر بها. ولم تحسم قضيتها الا بعد احالتها الى محكمة العدل الدولية . اما جزيرة حالول القطرية فقد اعادتها بريطانيا لقطر بعد مطالبة الامارات بها . كما استطاعت قطر وابو ظبي حل بعض مشاكل الحدود المائية وذلك على اساس مناصفة الثروة النفطية بدلاً من مناصفتها جغرافياً كما حصل عندما اتفقتا على اعتبار بئر رقم (١) في حقل البندق مؤشراً لرسم خط الحدود[٨] .

كما تعتبر الجزر الواقعة ضمن المياه الاقليمية او قربها ،مملوكة من قبل الدولة صاحبة السيادة على ذلك البحر ،كما هو لحال في جزيرة دينا بين قطر وابو ظبي[٩].

اما الحدود البرية لقطر، فالمعروف ان فكرة الحدود السياسية لم تكن واضحة بين دول الصحراء في جزيرة العرب حتى الربع الاخير من القرن العشرين ، فالصحراء بطبيعتها القاحلة وسكانها المتناثرين ورعاتها الرحل ،فضلاً عن التجانس القومي واللغوي والديني، كانت عوامل تحول دون رسم حدود سياسية واضحة ومعلومة ،لهذا فان خرائط العصر كلها اجتهادية وذات طبيعة عامة وعائمة الى حد بعيد ، على اننا اذا تتبعنا الخرائط المتاحة لوجدنا ان هذه الحدود الغامضة او التقريبية تتجه نحو الظهور التدريجي ثم التعيين فالتحديد القاطع[١٠] .

على ذلك فان الحدود البرية لقطر مرت بهذه المرحلة ،وهي حدودها الجنوبية مع كل من دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عند قاعدة شبه الجزيرة القطرية، وقد مرت عملية رسم الحدود بمراحل ، فابوظبي كانت ترى ان حدودها تمتد لمسافة طويلة على الساحل الشرقي لشبه جزيرة قطر ،في حين كانت قطر ترى ان الحدود تنتهي عند نقطة الى الجنوب من مدخل خور (العديد) ولم تكن هناك اتفاقات سابقة بين الدولتين ولم تكن حدود ولا تخطيط حدود .وقد تمكنت الدولتان من الاتفاق على الحدود بالطرق الودية ،بحيث اصبحت الحدود تمتد في وسط خور العديد ، وتكون مياهه مناصفة بين الدولتين ثم تمتد الحدود من رأس الخور غرباً حتى آبار سرو انتيل ،ثم تتجه جنوباً لتلتقي بنقطة مثلث الحدود القطرية – السعودية – الاماراتية .

اما حدود قطر مع المملكة لعربية السعودية ،فان بريطانيا باعتبارها راعية الشؤون الخارجية لقطر قبل الاستقلال ،كانت ترى ان الحدود بين قطر والمملكة العربية السعودية هي كما عينتها

الاتفاقية التركية – البريطانية لعام ١٩١٤ والتي تقع في منتصف الساحل الغربي لخليج سلوى نحو الجنوب في خط مستقيم .في حين ان المملكة العربية السعودية كانت ترى ان لها الحق في القطاع الجنوبي من شبه جزيرة قطر ولم تكن المملكة متأكدة من مدى اتساع هذا القطاع بدليل انها تقدمت بمشروعين مختلفين لتسوية الحدود ،الاول في عام ١٩٣٤ والثاني في عام ١٩٤٩ وكلا المشروعين يحاول ضم قطاع من جنوبي شبه جزيرة قطر الى الاراضي السعودية الا ان المشروع الاخير يضم اراضي اكثر اتساعاً مما يحدده المشروع الاول . اما قطر فقد تقدمت عام ١٩٥٢ بمشروع يقتضي ان تمتد الحدود من الساحل الشمالي لخور العديد في الشرق ،ثم ينحرف جنوباً في قوس كبير ثم تنتهي عند رأس سلوى . ولكن تم الاتفاق على ان تمتد الحدود من رأس خور العديد حتى انتيل ومنها تمتد باتجاه غربي لتنتهي عند رأس خليج سلوى[١١] لاحظ خارطة رقم (١) .

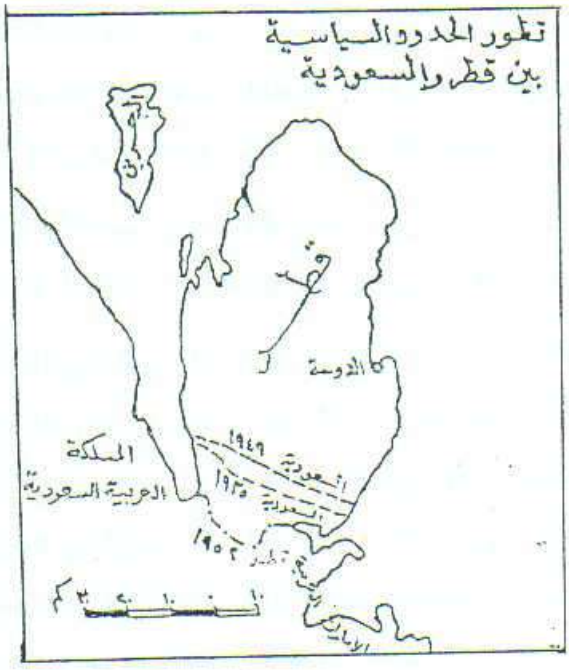

خارطة رقم (١)

تطور الحدود السياسية بين قطر والسعودية

الموقع والتوجيه الجغرافي :

تتوسط قطر قلب المساحة المائية للخليج العربي فهي من الناحية البحرية تقع في منتصف المسافة بين رأس مسندم عند مدخل الخليج العربي (مضيق هرمز) وبين رأس الخليج العربي عند ساحل العراق ، فالمسافة بين رأس مسندم وبين رأس ركن اقصى شمال قطر تماثل المسافة بين رأس

ركن ومصب شط العرب عند رأس الخليج العربي وتبلغ كل منها (٥٠٠كم) تقريباً لاحظ خارطة (رقم٢).

وهذه الخاصية تجعل قطر تقسم الخليج العربي الى قسمين شمالي وجنوبي، مثلها مثل ايطاليا التي تقسم البحر المتوسط الى قسمين ، والهند التي تقسم المحيط الهندي الى قسمين ، وعلى ذلك يمكن ان يكون لقطر دوراً يشابه دور ايطاليا في البحر المتوسط ودور الهند في المحيط الهندي . ذلك ان هذه الاوسطية البحرية لقطر تمنحها موقعاً جيوستراتيجياً فريداً يمكن من الهيمنة على الملاحة البحرية في الخليج العربي ذهاباً وايابا بما يخدم الاساطيل البحرية التجارية والعسكرية .

يمثل رأس ركن (شمال قطر) مركزاً لدائرة نصف قطرها (٥٠٠كم) وهي اصغر دائرة ممكنة تضم جميع سواحل دول الخليج العربي بلا استثناء مما جعل منها افضل موقعاً ستراتيجياً في المنطقة، ويبدو ان الولايات المتحدة ادركت اهمية هذا الموقع فاتخذت من قطر مركزاً لاوسع قواعدها العسكرية في منطقة الخليج وهذه القاعدة اصبحت مركزاً لقيادة قواتها التي احتلت العراق عام ٢٠٠٣ .

اما من ناحية البر فان قاعدة قطر البرية التي توصلها بجزيرة العرب ، تجعل من دولة قطر تحتل الموقع الوسط بين اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فالى الشمال منها تمتد المملكة العربية السعودية والكويت والى الجنوب منها دولة الامارات وسلطنة عمان والى الغرب منها تقع جزر دولة البحرين .

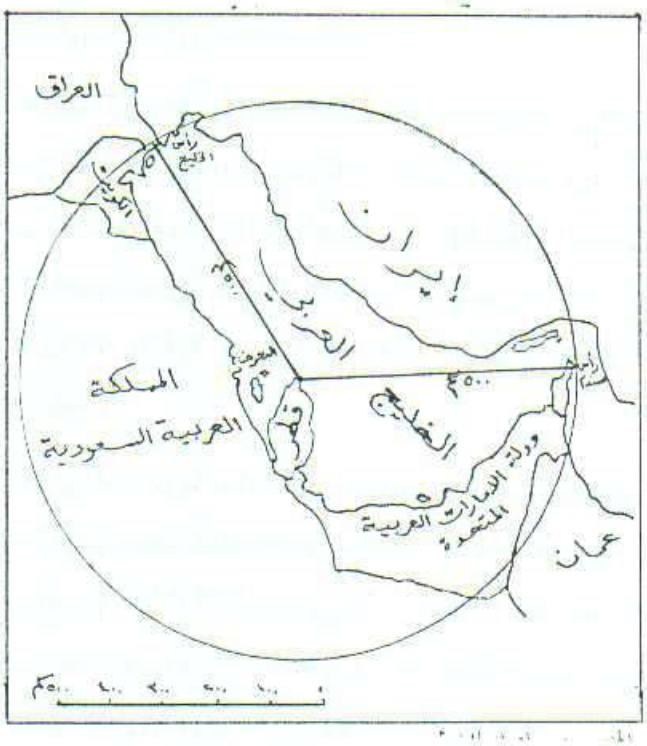

خارطة رقم (٢)

الموقع الاوسطي لدولة قطر في الخليج (منتصف المسافة بين رأس مسندم ورأس الخليج)

وبناء على ما سبق يمكن تحديد وجهة قطر الجغرافية وشخصيتها الاقليمية من خلال معرفة الابعاد الجغرافية والتاريخية الاربعة للدولة ،التي تحدد عن طريق اتصالاتها السياسية في محيطها الاقليمي ،حيث يمكن تحديد المجالات الاساسية لتيارات التاريخ والسياسة القطرية، ذلك ان دولة قطر مساحتها (١١ الف كم) وسكانها (٠,٥) مليون نسمة تتوسط اربع كتل او كيانات سياسية كبيرة هي كتلة المملكة العربية السعودية الملاصقة لها غرباً مساحتها (٢,٢٤)مليون كم٢ وسكانها (٢٠)مليون نسمة والى الشرق عبر الخليج تقع كتلة ايران مساحتها (١,٦٥)مليون كم٢ وسكناها (٧٠) مليون نسمة، ثم الكتلة العمانية (دولتي عمان والامارات العربية) جنوباً مساحتها (٠.٣٨) مليون كم٢ وسكانها (٥) ملايين نسمة.

فاما البعد الشرقي فان قطر ،باعتبارها شبه جزيرة تمتد الى داخل الخليج العربي ، ارتبطت بالبحر (القوة التي عبره) منذ اقدم العصور على ان من الواضح ان اغلب هذه العلاقات كانت استعماراً فارسياً او برتغالياً او بريطانياً ،وغالباً ما ردت قطر اما بالدفاع او بالقرصنة. اما في الوقت الحاضر فان قطر تحرص على ان تكون علاقاتها البحرية حسنة سواء مع القوى القادمة من وراء البحار (اوربا الغربية والولايات المتحدة) او القوة المحلية الكبيرة ايران ،على الساحل المقابل للخليج العربي التي تعمل قطر على تطويرها بشكل يميزها عن علاقة الاقطار الخليجية الاخرى بايران وتمثلت بزيارة المسؤولين القطريين الى ايران في السنوات الاخيرة .

ويتمثل البعد الشمالي بالعراق اكبر اقطار الخليج العربية وتربطه بقطر علاقات تاريخية، منذ عهد المناذرة اللخميين قبل الاسلام حتى عصرنا الحاضر ، اتسمت في اغلب الاحوال بالايجابية توجتها روح التعاون والعمل المشترك لدول الخليج العربية قبل وبعد قيام مجلس التعاون الخليجي وتميزت قطر ايضاً في علاقتها مع العراق ،عن بقية اقطار المجلس المذكور ،وتبادل المسؤولون في كلا القطرين الشقيقين الزيارات والوفود الرسمية اضافة الى توثيق العلاقات الشعبية في المجالات العلمية والثقافية والفنية والرياضية .

اما البعد الشرقي المتمثل بالمملكة العربية السعودية او بقية جزيرة العرب التي استمدت قطر منها هويتها القومية العربية ، منذ اقدم العصور ،باعتبارها مهد العروبة ، التي استمدت منها عقديتها الاسلامية ،كما ترجع اصول القبائل القطرية الى جزيرة العرب .وقد تطورت علاقة قطر بهذه المنطقة منذ حصول قطر على استقلالها عام ١٩٧١ حتى وصلت العلاقة اوجها بارتباط قطر والسعودية وبقية الاقطار الخليجية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١.

ويتمثل البعد الجنوبي بالكتلة العمانية التي تضم دولة عمان وما كان يعرف بساحل عمان المهادن او دولة الامارات العربية المتحدة حالياً .فقد كانت علاقة قطر بهذه الكتلة ايضاً ايجابية على مر العصور التاريخية . وفي العصر الحديث اشتركت وإياها بالمصير فكل من قطر وهذه الكتلة خضع

للنفوذ البريطاني بصيغة الحماية والمهادنة، وكانت قطر اخر الامارات التي وقعت مع بريطانيا اتفاقية مهادنة ولكنها استطاعت ان تحصل على بعض المميزات التي لم تحصل عليها الامارات الاخرى .وقد حصلت قطر وبقية الامارات على استقلالها في وقت واحد عام ١٩٧١ .وقد حاولت قطر البحث في صيغ التكامل الاقتصادي المختلفة ، مما جعل التجربة تتجاوز مشروع الاتحاد التساعي الذي انتهى بقيام دولة الامارات العربية والاندماج في كيان اشمل هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الخلاصة ان دولة قطر وجدت نفسها وهي الدولة الصغيرة القائمة وسط الكتل السياسية الاربع الكبيرة فاتبعت سياسة حكيمة تقوم على فكر جيوبولتيكي ناضج نابع من ادراك دولة قطر لكيانها الجغرافي ادراكاً واعياً ترتب عليه ان تكون علاقاتها الدولية مع هذه الكتل جميعاً علاقات ايجابية ولم تنحاز الى كتلة معينة على حساب كتلة اخرى ، حتى ارتباطها بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الذي ضم الكتلتين الغربية والجنوبية) لم يمنع قطر من ان تنتهج منهجاً متميزاً عن بقية دول المجلس في علاقاتها الدولية الايجابية خاصة مع الكتل المذكورة الشرقية (ايران) والكتلة الشمالية (العراق) فضمنت قطر بهذه السياسة الحكيمة استقرارها وازدهارها .

الموضع :

ويقصد به الامكانات الاقتصادية التي توفرها الرقعة الجغرافية للدولة . وقد يصعب على الدولة ان تعتمد في حياتها وكيانها على الموارد الكامنة في موضعها ،لان الدولة اساساً لا تقوم على استغلال وتوظيف امكاناتها الذاتية فحسب ،فرأسمالها الحقيقي هو علاقاتها الخارجية سواء كانت اقليمية او قارية او عالمية .وبالنسبة لدولة قطر باعتبارها دولة نفطية يترادف فيها الموقع مع الموضع.

لقد كانت قطر قبل ظهور النفط تعتمد على صيد اللؤلؤ وكان عدد المراكب التي تخرج من شواطيء قطر لصيد اللؤلؤ يقرب من (٤٠٠) مركب سنوياً حتى حلت الكارثة عام ١٩٣٠ بظهور اللؤلؤ الصناعي الذي قضى على تجارة اللؤلؤ الطبيعي ، فعانت قطر من الكارثة الاقتصادية(١٢) ،ولكن عوض الله صبر القطريين خيراً بظهور النفط عام ١٩٣٩ وبدء انتاجه عام ١٩٤٩، كما بدأ انتاج الغاز الطبيعي عام ١٩٧٥(١٣) .

يعتبر النفط العامل الذي يقسم تاريخ قطر ويؤثر في تطورها الاقتصادي بحيث لا يمكن معرفة قوتها الاقتصادية مالم يتم التمييز بين عهدين ،عهد ما قبل ظهور النفط وعهد مابعده والفرق بينهما يحدد التباين الكبير بين دولة قطر ما قبل النفط وبين دولة قطر النفطية ، فقبل النفط كان اقتصاد قطر يتلخص في انها دولة رعي وصيد وزراعة ، فقيرة بالموارد الطبيعية ومتخلفة مادياً وحضارياً، محور اقتصادها الانتاج المعاشي (Subsistence Economy) بهدف تحقيق الكفاية الذاتية والغذائية اساساً. ذلك ان ابرز ما يميز الانتاج الزراعي والرعوي في قطر انه انتاج حدي واسع لانه يقع في

اقليم طبيعي هامشي ومناخ متدهور غير مأمون . اما صيد اللؤلؤ فهو الاخر متذبذب وتعرض للانهيار في الثلاثينات . فوق هذا الهيكل الانتاجي الضعيف والمحدود ظهر النفط ليعرض هيكلاً قوياً وثقيلاً ، وبعيد تشكيل الاقتصاد القطري ويكسبه طاقة كبيرة واستقراراً تاماً كما جعل الاقتصاد القطري اقتصاداً تبادلياً (Exchang Econmy) بالغ الثراء والتنوع كان لابد ان يكون النفط اساساً ومنطلقاً للاقتصاديات الاخرى واقتصاديات مابعد النفط اي الزراعة ، بشقيها النباتي والحيواني ، والصناعة يختلف فروعها ،فالنفط والغاز فضلاً عن النشاطات المترتبة عليهما من مشتقات وصناعات وغيرها هي موارد غير متجددة مهما بلغ الاقتصاد في انتاجهما والترشيد في اقتصادها ،وكان المطلوب هو تحويل هذه الثروة الهائلة الى قاعدة اقتصادية ثابتة اي تحويل النفط من (التعدين) الى (زراعة) و(صناعة) وبهذا يتحول من ثروة زائلة الى ثروة متجددة تؤدي الى اعادة بناء البيئة الطبيعية والمظهر الارضي الحضاري (Land Scapc) ولما كانت مشكلة الجغرافية الطبيعية في قطر هي الجفاف فكان لابد ان يتحول النفط الى (مياه) فبرأس المال وطاقة الوقود التي يتيحها النفط يتم انتاج الماء العذب وتحويله الى محاصيل زراعية وثروة حيوانية تكون بدورها مواد اولية لصناعات شاملة .

وعلى ذلك فقد تم توسيع الرقعة الزراعية من (٢٠٠) دونم عام ١٩٦٠ الى (٢٠,٠٠٠) دونم عام ١٩٧١ والى (٢٨,٠٠٠) هكتار عام ١٩٨٥ كما تزايد عدد المزارع من (٣٣٨) مزرعة عام ١٩٧١ الى (٨٠٠) مزرعة عام ١٩٨٥ ، وتنوع انتاج المحاصيل الزراعية عام ١٩٨٣ كالحبوب والعلف والخضر والفواكه والتمور والثروة الحيوانية كالابقار والاغنام والماعز والابل والدجاج ومنتجاتها اضافة الى الثروة السمكية(١٤) .

وفي المجال الصناعي سبقت قطر جاراتها في ميدان الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب وصناعة الاسمدة والبتروكيمياويات والسمنت اضافة الى الصناعات الخفيفة كطحن لحبوب والتعليب والبلاستك والبطاريات وتحلية مياه البحر ، بحيث بلغت قيمة الانتاج الصناعي (٧٠٠) مليون دولار عام ١٩٨٢(١٥) . كما تطورت البنى التحتية كطرق النقل والموانيء والاتصالات وما ترتب على ذلك من اعادة توزيع مراكز الاستيطان الحضرية والقروية بما غير صورة توزيع المعمور من شبه الجزيرة القطرية كل ذلك يختزل طموح قطر الى التنمية الصناعية وتصميمها على عدم تكرار تجربتها التاريخية عندما تعرضت لكارثة انهيار حرفة صيد اللؤلؤ وصناعته، وترى قطر في الصناعة البديل المرتقب عند نفاذ النفط او تعرضه لاية هزة اقتصادية(١٦) .

ولكن من ناحية اخرى يجب ان لا يغيب عن الذهن ان الموضع الذي يظهر فيه النفط يكتسب اضافة الى قوته الاقتصادية ،قوة سياسية ، لان النفط هو المادة الستراتيجية الاولى في العالم ومن ثم فهو سلاح سياسي اساسي بالضرورة ،لذلك كان منطقياً ان يغير النفط معادلة القوة التقليدية ويؤثر في الوزن الجيوبوليتكي لدولة قطر ، وقد اخذ النفط دوره السياسي الايجابي بعد استقلال قطر عام

١٩٧١ فاصبح قوة مضاعفة تحولت بسرعة الى دولة ذات فعالية ايجابية نشطة، وبعد ان كانت قوة مطروحة من حساب العرب تحولت الى قوة مضافة اليه . وقد منح النفط دولة قطر دوراً سياسياً جديداً من وجهة نظر الجغرافية السياسية فقد كان له دوراً في تطور قطر كدولة جديدة ومؤشراً الى نقلة كبيرة في مراحل تطور الدولة باعتبارها كائن سياسي حي ، اي الى عملية انتقال من مرحلة عفوية الى اخرى ،وفقاً لتصنيف (Van Valkenburg) لمراحل نمو وتطور الدولة ، حيث ذكر بان الدولة تمر في اربع مراحل لكل منها خصائصها وادوارها الثابتة التي تتفق مع طبيعتها وتعبر عن قوتها وهي مراحل الطفولة او النشأة، ومرحلة الشباب او التوسع،ومرحلة النضج او الاستقرار ، واخيراً الشيخوخة او الانكماش(١٧) .

ان استقلال دولة قطر في بداية السبعينات يؤشر نشأة دولة جديدة، اي بدء دورة جيوبولتيكية جديدة في حياة الدولة ،ومن السهل ان نرى كل خصائص وسمات دور النشأة او الطفولة في مرحلة ما بعد الاستقلال فقد بدأت دولة قطر المستقلة من نقطة الصفر ، لفقرها الطبيعي ومشاكلها الموروثة والمستحدثة ،وكان كل همها بناء الدولة الناشئة بالحد الاقصى من السلامة والامان والاعتكاف الداخلي وتأمين كيانها وحدودها بعيداً عن كل تطلعات خارجية لمدة عقد من الزمن . ثم انطلقت قطر تكسر حاجز العزلة والخروج الى العالم الخارجي وخاصة الخليج العربي حيث اخذت تلعب دوراً خليجياً وعربياً يعكس تطوراً جذرياً في حياة دولة قطر . ان كل شيء في هذا الدور يوحي بان قطر ،منذ مطلع الثمانينات،قد عبرت مرحلة النشأة الى مرحلة الشباب التي تتميز اساساً بالانطلاق خارج الحدود والمساهمة الفاعلة في النشاط الاقليمي والدولي، وابرز ملامحها الانضمام الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ .

واذا كانت مرحلة نشأة الدولة التي مرت بها قطر سريعة وقصيرة (١٩٧١ -١٩٨١) قياساً بمراحل الدورة الجيوبولتيكية العادية ،فان النفط قد اختزل المرحلة وعبرها الى مرحلة جديدة في حياتها السياسية وهي مرحلة الشباب ،وهذا يفسر دورها الجديد المتوثب . الذي اوصلها الى مقدمة الاقطار العربية في التنمية البشرية حيث كان ترتيبها الثاني على الاقطار العربية وفقاً لمؤشر دليل التنمية البشرية البالغ (٠,٨٢) الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٩٨(١٨) .

الهوامش :

١و٢. د. خالد العزي . الخليج العربي في ماضيه وحاضره ، مطبعة الجاحظ، بغداد ،١٩٧٢ ، ص١٥٩ - ١٦٠ .

٣. د. عبد العزيز المنصور و د. فتوح الخترش . نشوء قطر وتطورها دراسة تاريخية ، منشورات دار السلاسل ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ص٤٨ .

٤. د. خالد العزي . مصدر سابق ، ص١٦ .

٥. د. عبد العزيز المنصور . المصدر السابق ، ص٧٩ -٨٣ .

6. Yres M. Goblet , Political Geography and the World Map , London , (1955) , P. 53-55 .

٧. د. صبري فارس الهيتي . الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ ، ص٢٧٧ .

٨. د. عبد المنعم عبد الوهاب . الاستثمارات النفطية في الخليج العربي وعلاقتها بتغير المفاهيم الاقليمية ،الندوة العلمية لمركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ،الكتاب الثاني ،مطبعة الارشاد ،بغداد ، ١٩٧٥ ، ص١٣٩ .

٩. اريونغ. قانون البحار في الخليج العربي ومشاكله وتطوره (مترجم) ،مجلة النفط والعالم، العدد ١٧ ،ايلول ، ١٩٧٤ ، ص٢٢ .

10. A. R. Hall, Boundaries in International Relation , World , P. 1-4 ; Political Geography, ed., Piercy and Fifield, N. Y., 1951, P.519.

١١. د. محمد متولي . حوض الخليج العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٥٦٥ -٥٦٧ .

١٢. مجلة العربي ،الكويت ،عدد ١٨ ، ١٩٦٠ ، ص٦٤ .

١٣. د. محمود طه ابو العلا .جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي ،الكويت، ١٩ ،ص٧٥.

١٤. د. محمود طه ابو العلا . مصدر سابق ، ص٧١ -٧٤ .

- مجلة العربي ،الكويت ،عدد ٣٠٠ ، ١٩٨٣ ، ص١٤٢ .

١٥. د. محمود طه ابو العلا . مصدر سابق ، ص٧٧ -٧٩ .

١٦. مجلة العربي . المصدر السابق ، ص١٤٢ .

17. Van Valkenberg, Elements of Political Geography, N. Y, (1940), P. 34-41 .

١٨. برنامج الامم المتحدة الانمائي . تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨، نيويورك، ص١٢٩-١٣٩ .